

إحالة اثنين منها إلى «التشريعية» ورفع ثالث من جدول الأعمال بعد سحبه من قبل مقدميه

دور الانعقاد الثالث شهد مناقشة 6 استجابات



مجلس الأمة

مناقشة استجابات في افتتاح دور الانعقاد والتصويت على طلب بطرح الثقة قبيل فض دور الانعقاد

نظر مجلس الأمة في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر، 8 استجابات بالإضافة إلى استجواب آخر قدم في الجلسة الخامسة لدور الانعقاد الثاني وقرر المجلس في الجلسة الافتتاحية لدور الثالث رفعه من جدول الأعمال بعد أن قدم النائبان مقدما الاستجواب طلباً بسحبه. وشهد افتتاح دور الانعقاد الثالث مناقشة استجواب لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق، فيما شهدت الجلسة الأخيرة قبل فض دور الانعقاد مباشرة نظر طلب بطرح الثقة في وزير المالية. وانتهت مناقشة ثلاثة من الاستجابات الثمانية إلى تقديم طلبات بطرح الثقة، وتوزعت استجابات دور الانعقاد الثالث ما بين 3 استجابات لرئيس الوزراء واستجوابين لوزير المالية واستجواب لكل من وزراء الدولة لشؤون مجلس الأمة والتجارة والصناعة والإعلام والشباب والدولة لشؤون مجلس الوزراء.

وانتهت مناقشة الاستجواب إلى إحالة استجوابين إلى اللجنة التشريعية للنظر في مدى دستوريتهما و3 قدمت فيها طلبات بطرح الثقة و2 تم الاكتفاء بالمناقشة واستجواب انتهى إلى تكليف اللجنة المالية بالتحقيق في محاوره وسحب الاستجواب. وقد شارك في تقديم الاستجابات 10 نواب هم: د. عبد الكريم الكندري، الحميدي السبيعي، مبارك الحجرف، رياض العدساني، عادل الدخمي، محمد هايف، محمد الدلال، ويدر الملا مع ملاحظة أن رياض العدساني شارك في 3 استجابات ومحمد هايف وشعيب المويزي ومحمد براك المطير كل منهم شارك في استجوابين. وإلى تفاصيل الاستجابات المقدمة وما انتهت إليه من نتائج:

رئيس الوزراء.. سحب الاستجواب
نظر المجلس في الجلسة الافتتاحية بتاريخ 30 أكتوبر 2018 الاستجابات المقدم من النائبين شعيب المويزي ومحمد المطير إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في دور الانعقاد الثاني بتاريخ 27 يونيو 2018 وقرر المجلس رفع الاستجواب من جدول الأعمال بعد أن قدم النائبان طلباً بسحب الاستجواب، استناداً إلى المادة «141» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، كما قرر المجلس تثبيت الاستجواب مع طلب السحب في المصطفة.

وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة.. اكتفاء بالمناقشة
نظر المجلس في الجلسة الافتتاحية بتاريخ 30 أكتوبر 2018 الاستجواب الذي قدمه النائب رياض العدساني لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة م. عادل الخرافي والمتضمن ثلاثة محاور: المحور الأول: التقييمات والتفتيش والمحور الثاني: التجاوزات في الميزانية والخلات: محاولة إضعاف الرقابة البرلمانية وقد انتهى إلى النتائج والقرارات التالية:

تحدث النائب د. عادل الدخمي مؤكداً للاستجواب، فيما تحدث النائب د. خليل عبد الله معارضاً وانتهى المجلس إلى تجديد الثقة بوزير الدولة لشؤون مجلس

المحور الأول: التعدي على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الإدارية والمالية وانعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة.

المحور الثاني: الإخلال بحقوق الموظفين ومخاربة الكفاءات الوطنية وانتشار المحسوبية في جميع الهيئات التابعة لإشراف الوزير المستجوب.

المحور الثالث: التجاوزات الإدارية والمالية والتعدي على المال العام في الهيئة بعنوان «فشل وزارات الدولة في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات». وقد انتهى المجلس إلى إحالة الاستجواب الموجه من النائب شعيب المويزي إلى

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بصفته إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بناء على طلب سمو رئيس مجلس الوزراء وجاءت نتيجة التصويت بموافقة [41] عضواً وعدم موافقة [20] عضواً وعدم موافقة [63] عضواً.

وزير التجارة والصناعة.. عاشر مؤيداً والنائب مبارك الحريص معارضاً، وبعد الانتهاء من مناقشة الاستجواب قدم النواب طلباً بطرح الثقة بالمويزي، وهم عبد الكريم الكندري، محمد المطير، فراج العريبد، الحميدي السبيعي، ثامر الظفيري، مبارك الحجرف، شعيب المويزي، صالح عاشور، وعبد الله فهاد العنزي.

ونظر المجلس في جلسة 27 مارس 2019 طلب طرح الثقة في وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر الروضان المقدم من عشرة أعضاء وتحدث النائبان الحميدي السبيعي، مبارك الحجرف مؤيدين لطلب طرح الثقة، فيما تحدث النائبان صالح خورشيد، عمر الطبطبائي معارضين للطلب.

وجدد مجلس الأمة ثقته بوزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر الروضان، وجاءت

نتيجة التصويت الذي جرى نداء بالاسم، بموافقة 11 نائباً على طلب طرح الثقة وعدم موافقة 37 من إجمالي الحاضرين البالغ عددهم 48 نائباً.

استجوابان في جلسة ناقش المجلس استجوابين في جلسة 30 أبريل 2019 الاستجواب الأول لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والنائب لوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

ونظر المجلس في جلسة 27 مارس 2019 طلب طرح الثقة في وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر الروضان المقدم من عشرة أعضاء وتحدث النائبان الحميدي السبيعي، مبارك الحجرف مؤيدين لطلب طرح الثقة، فيما تحدث النائبان صالح خورشيد، عمر الطبطبائي معارضين للطلب.

الدخمي ومحمد حسين الدلال إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري المتضمن 4 محاور: المحور الأول: مخالفة وسوء استعمال السلطة فيما مارسه الوزير من تجاوزات في أداء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية

المحور الثاني: تجاوزات في وزارة الإعلام. الهيئة العامة للرياضة المحور الرابع: الأسئلة البرلمانية وتحدث النائب خالد العتيبي معارضاً للاستجواب والنائب د. بدر الملا ومحمد سراج المطير ومحمد هايف مناقشة الاستجواب قدم عشرة من الأعضاء طلب طرح الثقة بالوزير هم عادل الدخمي، عبد الكريم الكندري، يوسف الفضالة، عبد الله الكندري، بدر الملا، رياض العدساني، عبد الوهاب البابطين، ركان النصف، صفاء الهاشم، وأسامة الشاهين وتم تحديد جلسة يوم الأربعاء الموافق 2019/5/8 لنظر طلب طرح الثقة.

وفي جلسة 8 مايو 2019 ناقش المجلس في جلسة خاصة الطلب المقدم من النواب بطلب طرح الثقة في وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب وتحدث النائبان يوسف الفضالة ورياض العدساني مؤيدين لطلب طرح الثقة، فيما تحدث النائبان سعدون حماد، عودة

3 استجابات لرئيس الوزراء واثنان لوزير المالية وواحد لوزراء شؤون الأمة والتجارة والإعلام وشؤون مجلس الوزراء

من وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فهد العفاسي وفق المادة 69 من اللائحة.

وزير المالية.. تكليف اللجنة المالية

ناقش المجلس في جلسة 11 يونيو 2019 الاستجواب المقدم من النائبين رياض العدساني ود. بدر الملا إلى وزير المالية د. نايف الحجرف المتضمن 4 محاور:

المحور الأول: تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية

المحور الثاني: الاستثمارات وأبرز المعوقات

المحور الثالث: الإضرار بالمتقاعدين والمؤمن لهم

المحور الرابع: انتهاج سياسة غير حصيفة في إدارة أصول الهيئة العامة للاستثمار

وتحدث النائب شعيب المويزي مؤيداً والنائب مبارك الحجرف معارضاً، وبعد الانتهاء من المناقشة قرر المجلس تكليف اللجنة المالية بالتحقيق فيما ورد بمحاوره على أن تقدم تقريرها خلال ثلاثة أشهر.

وزير المالية.. تجديد الثقة
ناقش المجلس في جلسة 25 يونيو 2019 الاستجواب المقدم من النائب محمد هايف إلى وزير المالية د. نايف الحجرف متضمناً محورين:

المحور الأول: حثت وزير المالية باليمين والكتب على عدم جواز اقتضاء فوائد على

استبدال الراتب تحت أي سبب كوصفها بأنها عائد استثماري وتحدث النائبان رياض العدساني ومحمد براك المطير مؤيدين للاستجواب وتحدث النائبان سعدون حماد وصالح خورشيد معارضين للاستجواب.

وقد انتهى النقاش إلى تقديم طلب بطرح الثقة في معالي الوزير موقع من النواب رياض العدساني وعبد الكريم وثامر السويط وخالد العتيبي ود. عادل الدخمي وعبد الوهاب البابطين وفراج العريبد وماجد المطير ومحمد المطير ود. بدر الملا.

في جلسة 3 يوليو 2019 وبعد مناقشة جدد مجلس الأمة ثقته بوزير المالية د. نايف الحجرف، وجاءت نتيجة التصويت بموافقة [16] نائباً على طلب طرح الثقة وعدم موافقة [32] من إجمالي الحاضرين البالغ عددهم [48] نائباً.

وتحدث النائبان د. عادل الدخمي ومحمد المطير مؤيدين لطلب طرح الثقة، فيما تحدث النائبان نايف المرداس وعلي الدقباسي معارضين للطلب.

بعد أن ضجت بها وسائل التواصل الاجتماعي

الحمد: قضية الطالب القطان يمكن أن تحدث مع أي خريج آخر



أحمد الحمد

قال مرشح مجلس الأمة السابق الناشط السياسي المهندس أحمد الحمد إن قضية الطالب القطان الذي تخرج من جامعة أمريكية معترف بها ولم يستطع حتى الآن استلام شهادة تخرجه، ليست قضية قريبة أو شخصية حيث أنها يمكن أن تتكرر مع أي طالب كويتي آخر وبالتالي فهي تشكل قضية جيل كامل من الشباب الذين يتعبون ويسهرون ويثابرون الدرجات العلمية العالية لتأتي وزارة التربية والتعليم العالي وتقوم بتسريحهم وتشتيتهم في المراجعات والمناشدات والتساؤلات دون أي وجه حق. وأضاف الحمد مؤكداً على أن وزارة التربية والتعليم العالي مطالبة وبكل شدة وحزم بتبيان

الأسباب التي منعتهم حتى الآن من تسليم الطالب الكويتي محمد القطان شهادته على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة أشهر وعلى الرغم من أن زملاء الطالب الذين تخرجوا معه استلموا شهادتهم وأنهوا إجراءاتهم!!! وتسأل الحمد مستغرباً فيما إذا كان المسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي يشعرون أو يقفرون أو يفهمون مدى القلق والحيرة التي يشعر بها أهل الطالب القطان والذين كانوا ينتظرون الفرحة والاحتفال بتخرج ابنهم بعد عناء وصبر سنوات، ليعاوبدلاً من ذلك من أيام وأشهر طويلة بانتظار أن يخرج مسؤول من المسؤولين في الوزارة عن صمته ويشرح لهم أسباب عدم تسليم ابنهم شهادة تخرجه!!!!

هايف يقترح حبس وتغريم مخالفين الإعلان عن المستحضرات المتعلقة بصحة الإنسان



محمد هايف

اقترح النائب محمد هايف تنظيم الإعلان عن المستحضرات غير المرخصة والمتعلقة بصحة الإنسان ومن يخالف يجس مدة

لا تزيد عن ثلاث سنوات و بغرامة لا تزيد عن 5 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ومصادرة جميع المستحضرات

وإلغاء تراخيص الشركات والمؤسسات للالكة لها والمؤسسات والشركات التي يثت وتداولت الإعلان عنها.